

## قضية

من الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة ومعها «الموساد» الإسرائيلي من أجل القضاء على العراق، كانت تفريغها من عقوله وعلمائه. وجرى هذا الأمر باتجاهين، إما عبر تقديم الإغراءات لتهجير هذه العقول الى أميركا والدول الأوروبية، أو من خلال التصفية الجسدية لمن يرفض هذه الإغراءات، ليخسر العراق خلال سنوات الحرب أكثر من 5500 عالم

## تصفية عقول العراق: هكذا نفذ المخطط

بغداد - الاخبار

غزا الاحتلال الأميركي بلاد الرافدين قبل 9 أعوام بحجج القضاء على ديكتاتورية صدام حسين، والإرهاب، وتهديد أسلحة الدمار الشامل، التي زعم أنها بحوزة النظام العراقي في حينه، لتسقط لاحقاً جميع هذه المزاعم، وتكشف الأهداف المعروفة، وهي وضع اليد على نطع العراق، وإسقاط نظام «مارق» وتفتيت البلاد وزجها في تناحرات أهلية وفوضى دائمين، لإبعاد تهديده عن إسرائيل بالدرجة الأولى. وتحقق بذلك الهدفين الاستراتيجيين للإدارات الأميركية المتعاقبة: النطع وإسرائيل. ولكي تكتمل أهداف الاحتلال في بلاد الرافدين، كان لا بد أيضاً من سلب ثروة العراق. سلب هذه الثروة تم باتجاهين: إما عبر الترغيب والتهجير من أجل تفريغ العراق من العقول، أو من خلال التصفية المباشرة. وهجرة الأدمغة العراقية الى الخارج لم تبدأ في الواقع مع الاحتلال، بل كانت قائمة قبل 2003. وفي هذا الإطار، تحتضن بريطانيا أقدم الجاليات العراقية في أوروبا والمهجر. وتظهر الإحصائيات أن نسبة المتعلمين

من هذه الجالية عالية جداً، حيث نسب الشهادات الجامعية 75 في المئة، ونسبة الذين يحملون شهادات عليا هي 33 في المئة للذكور و9 في المئة للإناث. ويوجد أكثر من ألفي طبيب يعملون في بريطانيا. وتجدر الإشارة الى أن كلفة تدريس وتخريج طالب كلية الطب في العراق بلغت أكثر من 15 ألف دينار عراقي في السبعينيات أي نحو 45 ألف دولار. أي إن وجود أكثر من 2000 طبيب عراقي في بريطانيا كلف خزينة الدولة أكثر من 100 مليون دولار. وان كانت الهجرة قبل الاحتلال اختيارية لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، فبعد الاحتلال كان هناك خطة ممنهجة

لتفريغ العراق من كفاءاته وعقله. وقد اعتمدت الولايات المتحدة على 3 خيارات لتنفيذ مخططها. الأول هو الخيار الألماني، ويتمثل في إغشاء المعلومات من قبل العلماء العراقيين إلى الجهات الغربية. بدأت هذه المحاولات بمشروع السيناتور جوزيف باين الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي في تشرين الثاني 2002، وقضى بمنح العلماء العراقيين الذين يوافقون على إغشاء معلومات مهمة عن برامج بلادهم التسليحية بطاقة الهجرة الأميركية الخضراء، ووعدهم بأفاق بديلة أكثر إشراقاً، ثم كان القرار الأممي 1441 الذي أصرت واشنطن على تضمينه بنداً



### رايس لإعادة الانخراط مع العراق

دعت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس (الصورة)، أمس، إلى «إعادة الانخراط مع العراق نظراً لأهميته الجغرافية الاستراتيجية، والفوضى التي تجتاح جيرانه، ونفوذ إيران المدثر»، بحسب ما نقلت عنها صحيفة «فايننشال تايمز». واعتبرت رايس أن الولايات المتحدة ليست مجرد بلد ويجب أن تستخدم نفوذها ومساعداتها لإنشاء مؤسسات ديموقراطية شاملة في الشرق الأوسط. وقالت إن «المشكلة الرئيسية في المنطقة هي غياب المؤسسات القادرة على سد الفجوة بين السنة والشيعية وحماية حقوق المرأة والأقليات». وأضافت «علينا أن نصر على انتهاز سياسة شاملة حتى في خيارنا الفورية اللازمة، بما في ذلك تسليح المتمردين السوريين، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقف جانبا وتترك القوى الإقليمية تضع أجندات خاصة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الطائفية في المنطقة»، وشددت على «ضرورة ألا تنسى الولايات المتحدة، خلال عملها مع المصلحين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، أن العراق لديه هذا النوع من المؤسسات التي تهدف إلى التغلب على تلك الانقسامات».

## تقرير

## إسرائيل تحاصر السودان ومصر مائياً

بتوقيع إسرائيل قبل أيام على أول اتفاقية مائية مع جنوب السودان، تكون الدولة العبرية قد أمسكت مصر والسودان من خاصرتهما الرخوة، معلنةً بنحو غير رسمي بدء مرحلة شد الخناق المائي عليهما، في حين يقف البلدان حتى اللحظة موقف المتفرج

## جمانة فرحات

لم تكذ دولة جنوب السودان تعلن توقيع اتفاقية تعاون للبنية التحتية المائية والتنمية التكنولوجية مع إسرائيل، حتى علت الصرخات في كل من السودان ومصر بوصف ما جرى خطراً طارئاً يهدد الأمن المائي لكلا البلدين وينبغي

التصدي له، متناسين أن هذا الاتفاقية لم تكن سوى تتويج لفشل البلدين في مراعاة مصالحهما. الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وموارد القارة الأفريقية ليست جديدة. الدولة العبرية لجأت منذ سنوات إلى تعزيز علاقتها بعدد كبير من البلدان الأفريقية حتى باتت تشكل حديقة خلفية لإسرائيل. وتحتل الموارد الطبيعية الهائلة التي تحتزنها بلدان القارة سلم الأولويات الإسرائيلية في القارة السمراء إلى جانب الملف الأمني.

أما بخصوص جنوب السودان، فلم تخف إسرائيل يوماً علاقتها بمسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحاكم المطلق للجنوب، أو بقيادة التمرد الجنوبي الآخرين منذ اندلاع شرارته قبل عقود. والنظرة الأمنية لجنوب السودان سبق أن لخصها وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق أفي ديختر، في محاضرة ألقاها عام 2008 تحت عنوان «أبعاد الحركة الاستراتيجية الإسرائيلية المقبلة في البيئة الإقليمية»، بفكرتين رئيسيتين،

### ما يقارب 45 في المئة من مياه حوض النيل تقع في جنوب السودان

مع جنوب السودان أو من خلال الاتفاقات الموقعة مع عدد من دول حوض النيل على مدى السنوات الماضية. وتأتي الاتفاقية المائية الجديدة في وقت يطغى فيه التوتر على علاقات مصر والسودان مع معظم دول حوض النيل والمعروفة بدول المصب، وهي إثيوبيا والكونغو الديموقراطية وكينيا وإريتريا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا. وتنادي معظم دول المنبع بضرورة ادخال تعديلات أساسيين على الاتفاقات المائية الموقعة بين دول حوض النيل. التعديل

الأول يتعلق باتفاقية 1929، والتي تنص على الإخطار المسبق لمصر في حال وجود توجه لإقامة مشاريع مائية في دول حوض النيل. أما التعديل الثاني فتتواجه فيه مصر والسودان مع دول المنبع. إذ أن اتفاقية 1959، حددت تقاسم مياه النيل، فحددت لمصر 55,5 مليار متر مكعب في مقابل 18,5 مليار متر مكعب للسودان. وترى دول المنبع أن هذا التوزيع مجحف بحقها، مطالبة من خلال طرح اتفاقية «عنتيبي» الجديدة بتعديل الحصص، فيما تحرص مصر والسودان على عدم حدوث أي تغيير في التوزيع، وخصوصاً أن بلاد الفراعنة تعتمد بنسبة تصل إلى 95 في المئة على مياه النيل. وهو ما أدى إلى رفض مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية حتى يتم التوافق على البنود الخلافية.

هذا الاعتراض المصري - السوداني، لن يحول دون شروع دول المنبع، بما فيها دولة جنوب السودان التي تحولت إلى الدولة الحادية عشرة من دول حوض النيل بمجرد الانفصال، في تنفيذ